

Distr.
GENERAL

A/54/649
S/1999/1216
3 December 1999



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البنود ٤٠ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٦ و ٧٣ و ٧٩ و ٩١
و ١٠١ و ١٠٤ و ١١٦ و ١٦١ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في
منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
المسائل المتصلة بالإعلام
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
العولمة والاعتماد المتبادل
مسائل حقوق الإنسان
استعراض النظام الأساسي للمحكمة الإدارية
للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أرفق لكم طيه نسخة من البيان الختامي الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الأعلى
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بمدينة الرياض في الفترة من ١٩-٢١ شعبان ١٤٢٠ هـ.
الموافق ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، كما يسرني أن أرفق لكم نسخة من إعلان الرياض الصادر عن
الدورة المذكورة (انظر المرفقين الأول والثاني).

وأكون ممتنا إذا ما اتخذتم اللازم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٤٠ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٦ و ٧٣ و ٧٩ و ٩١ و ١٠١ و ١٠٤ و ١١٦ و ١٦١ من جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسون، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فوزي عبد المجيد شبكشي

السفير

المندوب الدائم

المرفق الأول

البيان الختامي الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى دورته العشرين في الرياض خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ شعبان ١٤٢٠ هـ. الموافق ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم	نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة	رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد	أمير دولة البحرين
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني	سلطان عُمان
صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح	أمير دولة قطر
	أمير دولة الكويت

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل إبراهيم العجيلان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

استعرض المجلس الأعلى، حصيلة عقدين من العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية والأمنية. وعبر عن ارتياحه لما حققته المسيرة الخيرة من إنجازات. وأكد المجلس الأعلى على الرغبة والإرادة الصادقة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون، لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يحقق التطلعات والأهداف السامية لهذه المسيرة، وأجرى المجلس الأعلى تقييماً شاملاً لمستجدات القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية، وأكد على أهمية مواصلة العمل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية لدول المجلس وشعوبها.

مسيرة التعاون المشترك: الشؤون الاقتصادية:

استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك، وتابع الخطوات التي تم اتخاذها بشأن إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، والمراحل التي تمت للتوصل إلى تعرفه جمركية موحدة، واعتمد المجلس الأعلى بدء العمل بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من الأول من مارس عام

٢٠٠٥، على أن تقوم الدول بتعديل رسومها الجمركية الحالية تدريجياً أو دفعة واحدة لتصبح بواقع (٥,٥) في المائة) على السلع الأساسية، و (٧,٥ في المائة) على بقية السلع، وذلك طبقاً لتصنيف السلع (سلع معفاة، سلع أساسية، بقية السلع) وتكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال كافة الخطوات والإجراءات المتبقية لبدء العمل بالاتحاد الجمركي.

وسعياً لاستكمال توحيد الأنظمة الاقتصادية بدول مجلس التعاون، والخطوات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي بينها، اعتمد المجلس الأعلى النظام "القانون" الموحد للجمارك لدول المجلس والعمل به بشكل استرشادي لمدة عام، على أن يتم مراجعة النظام في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء عليه تمهيداً للعمل به بشكل إلزامي في جميع إدارات الجمارك في الدول الأعضاء، في نهاية عام ٢٠٠٠.

وتأكيداً لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول المجلس، وجذب الاستثمارات المباشرة، اعتمد المجلس الأعلى تعديل الشروط المحددة لاكتساب صفة المنشأ الوطني (الواردة بالفقرة الأولى من المادة الثالثة في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة) بالاكْتفاء بشرط نسبة القيمة المضافة على المنتجات الصناعية وإلغاء شرط نسبة الملكية الوطنية في المشروع المنتج لها.

وترسيخاً لمفهوم المواطنة الاقتصادية، قرر المجلس الأعلى الموافقة على تعديل تنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون للعقار في الدول الأعضاء وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالنظر في إطلاق تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء لمختلف الأغراض السكنية والاستثمارية وتقديم توصياتها بهذا الشأن للمجلس الأعلى.

وأشاد المجلس الأعلى، بقرار صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير دولة البحرين بالسماح لمواطني دول المجلس من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بتملك العقارات المبنية والأراضي، أسوة بالمواطنين البحرينيين، لأغراض الإقامة أو لممارسة الأنشطة الاقتصادية أو لإقامة المشروعات الاستثمارية أو غيرها، وثمّن المجلس الأعلى هذه الخطوة المباركة التي تعود بالخير وتزيد من عمق الروابط والصلات والتقارب بين مواطني دول المجلس.

واعتمد المجلس الأعلى نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون بصيغته المعدلة ليتوافق مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (التريبس) ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وأعرب المجلس عن ارتياحه لإقرار عقد تأسيس هيئة الربط الكهربائي بين دول المجلس ونظامها الأساسي وإشهار الهيئة كشركة مساهمة مقرها المملكة العربية السعودية، تمهيداً لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

وقيّم المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس، في إطار حرصه على تعزيز القدرات الإنتاجية لاقتصاديات دول المجلس وبما يزيد من إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين، كما تدارس المجلس الأعلى التطورات الهامة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي والوتيرة المتسارعة لعمليات التحرير والانفتاح في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتزايد قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وكلف المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمراجعة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بما يكفل تعزيز هيكل دول المجلس الإنتاجية وتنامي دور القطاع الخاص وتحقيق المصالح المشتركة لأبناء دول المجلس، كما كلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بإعداد استراتيجية طويلة المدى للعلاقات والمفاوضات الخليجية مع كافة الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية بهدف الوصول إلى مرحلة الصوت الخليجي الواحد على المستوى الإقليمي والدولي.

وتدارس المجلس الأعلى الأوضاع العالمية لسوق البترول، وأعرب عن ارتياحه للتطورات التي يشهدها سوق البترول مؤكدا حرصه الدائم والمستمر على بذل كافة الجهود لضمان استقرار الأسواق العالمية للنفط وبما يحافظ على مصالح كل المستهلكين ويضمن في نفس الوقت استمرار مصالح المنتجين.

ولإدراك المجلس الأعلى أن النفط يشكل عصب الاقتصاد الوطني في دول مجلس التعاون، ويعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في العالم بأسره، قرر المضي قدما لبلورة موقف موحد تجاه علاقات السوق النفطية، تضمن التوازن بين العرض والطلب، وتتعامل مع المفاجآت الطارئة التي قد تؤدي إلى اضطراب السوق، وتؤثر سلبا على مصالح المنتجين والمستهلكين للنفط على حد سواء.

شؤون الإنسان والبيئة:

تأكيدا من المجلس على تعزيز وتعميق المسيرة التعليمية بدوله لتلبية احتياجات خططها التنموية وجّه المجلس الأعلى وزراء التربية والتعليم والمعارف باتخاذ كافة الخطوات والإجراءات المؤدية إلى تطوير مناهج التعليم في دول مجلس التعاون.

وحرصا على الإنسان وسلامة البيئة وجّه المجلس الأعلى بإيجاد آلية فعالة للتنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني في كل دولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة السليمة للتخلص من النفايات الطبية، والتعامل مع النفايات المشعة، والتنسيق بين دول المجلس في نقل النفايات الخطرة عبر حدودها.

وتشجيعا للصناعات الدوائية في دول المجلس، واستفادة كل دولة من دول المجلس من جهود الدول الأخرى في تسجيل المستحضرات الطبية المنتجة في دول المجلس، اعتمد المجلس الأعلى القواعد التنظيمية المؤدية لذلك، كما وافق على معاملة الوثائق والشهادات الصحية والصيدلانية في دول المجلس معاملة مثيلاتها الصادرة في نفس الدولة.

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الماضية، بشأن توظيف القوى العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس وبهدف زيادة فرص العمل المتاحة لمواطني دول المجلس وتوطين الوظائف في مختلف القطاعات، وتحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء في هذا المجال، اعتمد المجلس الأعلى مرثيات الهيئة الاستشارية، المقدمة في هذا الصدد. كما قرر المجلس الأعلى تكليف الهيئة الاستشارية بتقويم مسيرة التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، على أن ترفع الهيئة الاستشارية مرثياتها حول هذا الموضوع إلى المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين.

ورغبة من دول المجلس في زيادة فعالية تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس (٢٠٠٠-٢٠٢٥)، والتي أقرها المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة، بهدف مواكبة المتغيرات الاقتصادية المتسارعة في النظام العالمي، قرر المجلس الأعلى تكليف الهيئة الاستشارية بإعداد ملف استرشادي تودع فيه ما تقترحه الهيئة من أهداف فرعية وآليات وبرامج وإجراءات لزيادة فعالية تنفيذ هذه الاستراتيجية، ورفع تقرير دوري عنها للمجلس الأعلى.

الشؤون العسكرية:

اعتمد المجلس الأعلى القرارات المرفوعة من أصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع في دول المجلس، في اجتماعهم الثامن عشر الذي عقد يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتعلقة بتطوير ومتابعة شؤون التعاون العسكري المرتبطة بقوة درع الجزيرة، ومشروع حزام التعاون الأمني، والاتصالات المؤمنة، والسياسة الدفاعية، والقوات الجوية لدول المجلس.

وعبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للخطوات التي أنجزت، مؤكداً على أهمية الاستمرار في تنفيذ كافة برامج التعاون العسكري، الرامية إلى تعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون.

الشؤون الأمنية:

اعتمد المجلس الأعلى قرارات الاجتماع الثامن عشر لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، المنعقد في مدينة العين في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والهادفة إلى تعزيز مسيرة العمل المشترك في الجوانب المتعلقة بتسهيل تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء، وإصدار الجواز المقروء آلياً.

كما بارك المجلس الأعلى الاتفاق الذي توصلت إليه كل من سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة، وقطر والإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت، حول انتقال مواطنيها من البلد إلى البلد الآخر بالبطاقة الشخصية، باعتبارها خطوة هامة تعزز التعاون المشترك بين دول المجلس وتعمق التقارب بين شعوبها وتمثل ارتقاء بالعلاقات إلى المستوى الذي يحقق آمال وطموحات شعوب دول المجلس.

وأكد المجلس الأعلى على أهمية استكمال الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة البرية والبحرية من التلوث.

كما أعرب المجلس الأعلى عن ترحيبه بمعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الإسلامي السادس والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في بوركينا فاسو.

الشؤون الإعلامية

اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع العاشر لوزراء الإعلام، الذي عقد في مدينة العين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ووافق على التوصيات المرفوعة الهادفة إلى دعم وتعزيز العمل الإعلامي المشترك، وأكد على أهمية متابعة تنفيذ قرارات المسيرة الإعلامية، ومواصلة الأجهزة الإعلامية مواكبة التطورات الإعلامية الدولية، بما يحقق أهداف وتطلعات دول مجلس التعاون.

التعاون الدبلوماسي والقنصلي:

بارك المجلس الأعلى اتفاقيات التعاون الدبلوماسي والقنصلي الموقعة بين دولة قطر وسلطنة عُمان بتاريخ ٢١ محرم ١٤١٩ هـ. الموافق ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، وبين دولة البحرين ودولة الكويت بتاريخ ٩ شعبان ١٤٢٠ هـ. الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والتي تمكن البعثات الدبلوماسية والقنصلية لأي من الدولتين برعاية مصالح الدولة الأخرى ورعاياها في حالة عدم وجود تمثيل دبلوماسي أو قنصلي مقيم لها في الدولة المعتمد لديها البعثة، مما سيساعد على تعزيز مسيرة التعاون ويزيد من عمق الروابط والتقارب بين دول المجلس.

القضايا السياسية:

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت:

بحث المجلس الأعلى تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بنتائج عدوانه على دولة الكويت، ولاحظ أنه بالرغم من مضي أكثر من تسعة أعوام، لا يزال النظام العراقي ينهج أسلوب المماطلة في التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية، ووضع حد للمعاناة الإنسانية التي يمر بها شعب العراق الشقيق، والتي يتحمل النظام العراقي كامل المسؤولية عن التسبب في إحداثها واستمراريتها، وعبر المجلس الأعلى عن أسفه لاستمرار النظام العراقي في رفضه للمبادرات والمقترحات الدولية وخاصة العربية التي جرى طرحها بهدف إيجاد آلية ومنهجية فعالة، ومخرج للعراق، لرفع الحظر الاقتصادي الدولي عنه.

وفي هذا الجانب، جدد المجلس الأعلى مطالبته الحكومة العراقية بالإسراع في التجاوب الدقيق والأمين مع القرارات والنداءات العربية والدولية، الداعية إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية، والتعاون مع الأمم المتحدة، وخاصة ما يتصل منها بالتعاون الجاد مع اللجان الدولية، لإطلاق سراح

الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة الكويت والدول المجاورة، التزاما بقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ (١٩٩٤)، وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وطالب المجلس الأعلى مجددا بضرورة اثبات العراق لنواياه السلمية تجاه جيرانه قولا وعملا، والاعتراف بأن غزوه لدولة الكويت هو خرق للمواثيق الشرعية العربية والدولية، وانتهاك لميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وميثاق الأمم المتحدة.

وعبر المجلس الأعلى عن ترحيبه المستمر بكل مبادرة تسهم في التخفيف من معاناة الشعب العراقي، مؤكدا عزمه على مواصلة جهود دول المجلس الهادفة إلى رفع تلك المعاناة التي طال أمدها.

ودعا المجلس الأعلى مجلس الأمن الدولي بضرورة اتخاذ قرار يضمن إيجاد آلية لتنظيم العلاقة بين العراق والأمم المتحدة وبما يضمن تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وكذلك استمرار توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

وأكد المجلس الأعلى على ضرورة الحفاظ على استقلال العراق، ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

العلاقات مع إيران:

استعرض المجلس الأعلى ما قامت به اللجنة الثلاثية المكلفة بوضع آلية لبدء مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول موضوع الجزر الثلاث، ووجه المجلس الأعلى بأن تستمر اللجنة في مساعيها التي باشرت بها والهادفة لاستكمال تهيئة الأجواء من أجل وضع آلية لإجراء المفاوضات المباشرة بين البلدين، دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مسيرة السلام في الشرق الأوسط:

تدارس المجلس الأعلى تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وعبر عن ترحيبه باتفاق منتجع شرم الشيخ، الذي تم التوصل إليه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، كخطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، إذا ما استتبعها خطوات جادة نحو العودة إلى الأسس والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام، واستئناف المفاوضات على كافة المسارات، وبما يؤدي إلى إعادة الحقوق العربية المشروعة إلى أصحابها، التزاما بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. وأكد مجددا رفضه المطلق لأيّة محاولات، من جانب الحكومة الإسرائيلية، لتغيير التركيبة الديمغرافية، لمدينة القدس الشريف، واعتبار ذلك انتهاكا لأحكام القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد المجلس الأعلى على أن السلام الشامل والعدل، في الشرق الأوسط، لن يتحقق أو يكتمل إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية العربية المحتلة، إلى خط الحدود القائمة في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، دون قيد أو شرط.

وإذ يثمن المجلس الأعلى الجهود العربية والدولية التي تبذل لدعم عملية السلام، وحث الحكومة الإسرائيلية على التنفيذ السريع والأمين للاتفاقات والتعهدات التي التزمت بها مع الأطراف العربية، ليدعو راعبي عملية السلام، والاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء، إلى مواصلة بذل وتكثيف جهودها ومساعدتها والعمل على إحياء استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، لإعادة مسيرة السلام إلى مسارها الصحيح. وفي هذا الصدد أشاد المجلس الأعلى بالجهود التي بذلها فخامة الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا الشأن، وبالقرار الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ بتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة.

نزع أسلحة الدمار الشامل:

جدد المجلس الأعلى مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية. وشدد المجلس على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إعلان دمشق:

استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون في إطار إعلان دمشق وأكد على أهمية تواصل العمل في إطار دول الإعلان متطلعا إلى الاجتماع القادم المقرر عقده لدوله بما يحقق ما تتطلع إليه دول إعلان دمشق وشعوبها من تعزيز وتفعيل لمسيرة العمل في إطاره.

الوضع في الشيشان:

تابع المجلس الأعلى الأحداث الجارية في جمهورية الشيشان وتطوراتها المأساوية المؤلمة، التي خلقت آلاف القتلى والجرحى والمشردين من الشعب الشيشاني. ودعا المجلس الأعلى جمهورية روسيا الاتحادية إلى حل المشكلة بالطرق السلمية، والبدء في مفاوضات مباشرة بين الطرفين لإيقاف الحرب حقنا للدماء، وصونا للسلام، وحفاظا على أرواح الأبرياء المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ. كما دعا جمهورية روسيا الاتحادية إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية لشعب جمهورية الشيشان.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، ولحكومة وشعب المملكة العربية السعودية للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، مشيدا بالترتيبات الممتازة التي أعدت لاستضافة هذا الاجتماع.

وأشاد المجلس الأعلى بالدور الكبير الذي أولاه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لإدارة الاجتماعات، مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة، سعيًا لتحقيق تطلعات قادة وشعوب دول المجلس.

وأشاد المجلس الأعلى بالجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أثناء رئاسته سموه للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى، وما أبداه سموه من حكمة واقتدار في إدارة ومتابعة المسيرة المباركة.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته الحادية والعشرين، إن شاء الله، في دولة البحرين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٠، تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين.

المرفق الثاني

إعلان الرياض

الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الأعلى لمجلس
التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الفترة من
٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

إن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته العشرين المنعقدة في الرياض
خلال الفترة من ١٩-٢١ شعبان ١٤٢٠هـ الموافق ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛

وبهدي من ديننا الحنيف وشريعتنا الإسلامية السمحاء وانطلاقاً من أهداف وغايات النظام الأساسي
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

واستشعاراً من المجلس الأعلى لأهمية هذا المنعطف التاريخي، استعرض بالتحليل ما يدور في العالم
من تطورات، وما يموج فيه من أحداث، مدركاً أن التاريخ لا يصنعه المتفرجون من بعيد، وأن الأحداث
لا يصوغها المنعزلون المتهيبون، وأخذاً بالاعتبار أهمية الدور والمسؤولية التي يجب أن تقوم بها دوله كجزء
من أمته العربية والإسلامية، والتي هي في الوقت نفسه، جزء من العالم الكبير، مما يحتم عليها أن تكون
قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة، ومتجاوبة مع المتطلبات الجديدة، دون أن تفقد شيئاً من
خصوصيتها المستمدة من الأصالة الإسلامية والعراقية العربية.

واستعرض المجلس الأعلى ما تشهده الساحة الدولية من تطورات اقتصادية، وخلص إلى نتيجتين
أساسيتين مفادهما أن تيار العولمة يفرض نفسه فرضاً على العالم ويطبع هذه الحقبة التاريخية بطابعه،
وأن هذا التيار يحتم نشوء كيانات اقتصادية قوية تستطيع التعامل معه ومع ما يحمله من تطورات دون
التعرض لهزات اقتصادية تمس رخاء المواطنين. ومن هذا المنطلق، لاحظ المجلس الأعلى أن التعامل
المتكافئ مع هذه القوى العملاقة، يحتم على دوله ألا تبقى متفرجة على التطورات المتلاحقة التي تجري
في ساحة الاقتصاد العالمي، مكتفية بسياسات ردود الفعل، بل أن تبادر للمساهمة بفاعلية وتأخذ دورها
في بلورة واتجاه مسيرته من خلال كيان اقتصادي خليجي واحد، يتواكب ويتكامل بدعم الكيان الاقتصادي
العربي المترابط بما يضمن المحافظة على المصالح الوطنية لدوله. وأقر ضرورة وضع استراتيجية بعيدة
المدى تتوجه نحو دعم خطوات التكامل الاقتصادي العربي لتحكم العلاقات بين دول المجلس والتكتلات
الإقليمية والمنظمات الدولية؛

وبانعقاد هذه الدورة للمجلس الأعلى، يكون مجلس التعاون قد تعزز كيانه، وتزود بتجارب عقدين
من الزمن، وأصبح من واجبه أن يقف ليراجع سجل ما تحقق، وسجل ما ينبغي أن يتحقق، ويقيم بموضوعية
ودقة مسيرة التعاون الاقتصادي بين دوله ليستطيع المجلس أن ينطلق بعزم جديد، وروح وثابة، وبمنظرة

شاملة تستطيع تفعيل اقتصاديات السوق، وتعزيز هياكل الإنتاج وتنامي دور القطاع الخاص في عملية التنمية على نحو يمكن اقتصادياته من التفاعل مع المتغيرات العالمية بما يحقق لشعوب دول مجلس التعاون ما تطمح إليه، وما تستحقه، من رفاه ورغد؛

وإدراكا من المجلس الأعلى لأهمية التنمية الشاملة في النهوض بمستوى الشعوب والأفراد، فقد أولى هذا الموضوع الحيوي اهتمامه، مؤكداً على أن الإنسان ينبغي أن يظل محور التنمية وهدفها وجوهرها. واستعرض المجلس الأعلى، في هذا المجال، استراتيجية التنمية الشاملة التي سبق أن أقرها في دورته التاسعة عشر في أبو ظبي. ورأى تكليف الهيئة الاستشارية بالعمل على إعداد ملف استرشادي لزيادة فعالية تنفيذ هذه الاستراتيجية بما يخدم الإنسان الخليجي بروافد من الأفكار والمقترحات الجديدة التي تستهدف تفعيل الآليات وإطلاق القدرات؛

وإدراك المجلس الأعلى أن النفط يشكل عصب الاقتصاد الوطني في دول مجلس التعاون، ويعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في العالم بأسره، قرر المضي قدماً لبلورة موقف موحد تجاه علاقات السوق النفطية، تضمن التوازن بين العرض والطلب، وتتعامل مع المفاجآت الطارئة التي قد تؤدي إلى اضطراب السوق، وتؤثر سلباً بمصالح المنتجين والمستهلكين للنفط على حد سواء؛

كما تدارس المجلس الأعلى الأوضاع العالمية الراهنة لسوق النفط، وأعرب عن ارتياحه للتطورات التي يشهدها سوق النفط مؤكداً حرصه الدائم والمستمر على بذل كافة الجهود لضمان استقرار الأسواق العالمية للنفط وبما يحافظ على مصالح المستهلكين ويضمن في نفس الوقت استمرار مصالح المنتجين له؛

إن المجلس الأعلى، وهو يسابق الزمن لبناء كيان يتكافأ وتطلعات شعبه، ليؤكد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يكن في حقيقته إلا تجسيدا للأخوة العربية وللتضامن الإسلامي ولم يغيب لحظة عن محيطه العربي الكبير ولم ينعزل مطلقاً عن أمته الإسلامية، ولم يكن سعي المجلس للوحدة إلا تعبيراً عن إيمانه بأن قوة الخليج العربي قوة للعرب وأن عزته عزة للمسلمين. ويجدد المجلس تأكيد العزم والتصميم على مواجهة التحديات والتغلب عليها، سلاحه في ذلك إحساس عميق بالإيمان بالله وثقة راسخة في قدرات وطاقات شعبه وكيانه الوحدوي لتحقيق الآمال والطموحات لبلوغ مستقبل مشرق، مزداناً بالتنمية الشاملة المستدامة، مصاناً بالعدالة الاجتماعية، زاخراً بالخير والنماء.

والله من وراء القصد، وهو سبحانه وتعالى ولي التوفيق.

— — — — —